**المبرد**

**محاضة للأستاذ المساعد الدكتور مهند مجيد برع**

هو محمد بن يزيد الأزدي إمام نحاة البصرة لعصره ، ولد بها سنة ٢١٠ للهجرة ، وقيل:  سنة ٢٠٧ ، وقيل: بل سنة ١٩٥ وأكبّ منذ نشأته على التزود من اللغة على أعلام عصره البصريين ، وشغف بالنحو والتصريف فلزم أبا عمر الجرميَ يقرأ عليه كتاب سيبويه ، حتى إذا توفي لزم أبا عثمان المازني ، وتصدّر حلقته يقرأ عليه الكتاب ، والطلاب يسمعون قراءته. وبلغ من إعجاب المازني بفطنته أن لقبه بالمبرّد بكسر الراء لحسن تثبته وتأتيه في العلل ، وحوّر الكوفيون اللقب إلى المبرّد بفتح الراء عنتا له وسوء قصد. ويلمع اسمه وتطير شهرته ، فيستدعيه المتوكل ووزيره الفتح بن خاقان إلى «سرّ من رأى» سنة ٢٤٦ ليفتى الفتوى الصحيحة في عدد من المسائل اللغوية والنحوية ، ويجز لا له في العطاء ، حتى إذا توفّيا سنة ٢٤٧ كتب محمد بن عبد الله بن طاهر صاحب شرطة بغداد يحثّ في إشخاصه إليه ، ويقدم إلى بغداد ويلقى بها عصاه ، ويجرى عليه محمد بن عبد الله راتبا حتى إذا توفي تابع أخوه عبيد الله الذى خلفه على شرطة بغداد إجراء الرواتب عليه. وقد مضى يحاضر الطلاب ببغداد في النحو واللغة ، وسرعان ما اصطدم بثعلب زعيم مدرسة الكوفة لعصره ، وكثرت بينهما المناظرات ، وكتب له فيها دائما التفوق على صاحبه لقدرته على الجدل وإصابته للحجة وحسن بيانه ، مما جعل كثيرين من تلاميذ ثعلب يتحولون إلى حلقته ، يتقدمهم ختنه أبو على الدينوري. وما زال مفزع طلاب اللغة والنحو ببغداد حتى توفّي سنة ٢٨٥ وقيل سنة ٢٨٦.

والمبرد يعدّ ـ بحق ـ آخر أئمة المدرسة البصرية المهمين ، وقد ذكره ابن جنّى فقال : «يعدّ جيلا في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا (يريد البصريين) وهو الذى نقلها وقرّرها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها»  ويقول الأزهري في مقدمة معجمه «تهذيب اللغة» : «كان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه». وله مصنفات كثيرة ، طبع منها نسب عدنان وقحطان ، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ، وكتاب الفاضل وكتاب الكامل وهما نصوص أدبية عنى بشرح ما فيها من لغة ، وقد يعرض لبعض مسائل نحوية. و كتاب المقتضب في النحو وهو أعظم كتبه النحوية. وله وراء ذلك كتب نفيسة سقطت من يد الزمن ، من أهمها كتاب الاشتقاق وكتاب معانى القرآن وكتاب التصريف وكتاب المدخل إلى سيبويه وكتاب شرح شواهد الكتاب وكتاب معنى كتاب الأوسط للأخفش وكتاب إعراب القرآن. وكتب في شبابه كتابا سماه الرد على سيبويه أو مسائل الغلط ، وفيه حاول أن يظهر مقدرته في تخطئة إمام النحاة ، جامعا ملاحظات الأخفش وغيره في هذا الصدد ، وكان يقول بعد أن تقدمت به السن : «إن هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة» معتذرا بذلك عنه. ويقول ابن جنى : «أما ما تعقب به أبو العباس المبرد محمد ابن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها مسائل الغلط فقلما يلزم صاحب الكتاب إلا الشيء النّزر ، وهو أيضا مع قلته من كلام غير أبى العباس». وردّ ابن ولاد المصري على ما أورده من هذه المسائل في كتاب سماه الانتصار لسيبويه ، وهو كتاب مطبوع .

وإذا أخذنا نبحث في الأصول التي كان يرجع إليها المبرد في نثر آرائه النحوية والصرفية وجدناها نفس الأصول التي اعتمد عليها أئمة مدرسته من قبله ، فهو يعنى بالتعريف وبالعوامل والمعمولات وبالسماع والتعليل والقياس. أما التعريف فإنه يسوقه في فاتحة كل باب من أبواب كتابه المقتضب ، من ذلك حده للاسم في أوله وبيان العلامة التي تدل عليه ، يقول : «الاسم ما كان واقعا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك ، ويعتبر الاسم بواحده ، وكل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك فليس باسم».

ونجد له مجموعة من  الآراء المتناثرة في العوامل ، من ذلك أنه ذهب في أحد رأيين له في نصب المستثنى في مثل «قام القوم إلا زيدا» إلى أن «إلا» هي عاملة النصب فيه ، وذهب في الرأي الثاني إلى أن العامل فعل أستثنى المفهوم من الكلام ، وكان سيبويه يرى أنه معمول للفعل السابق له المتعدي إليه بواسطة إلا. وكان يذهب إلى أن العامل في النعت المنعوت وفي عطف البيان متبوعه وفي التوكيد المؤكد ، فكل متبوع ينصبّ على تابعه انصبابا. وكان سيبويه يذهب إلى أن الواو التي يجرّ بعدها المبتدأ المنكر في مثل :

وليل كموج البحر أرخى سدوله علىّ بأنواع الهموم ليبتلي

إنما هي واو عطف ، والمبتدأ المنكر بعدها مثل «ليل» في البيت مجرور برب المحذوفة ، ومن هنا سمّيت هذه الواو واو رب. وذهب المبرد إلى أنها ليست عاطفة ، بل هي حرف جر ، واحتج بأن الشعراء يفتتحون بها أحيانا قصائدهم كقول رؤبة في مطلع إحدى قصائده : وقائم الأعماق خاوى المخترق  ، مما يؤكد أنها غير عاطفة ، إذ لا يسبقها أحيانا شىء يمكن أن تعطف عليه. وكان يرى أن كان الناقصة وأخواتها لا تدل على الحدث ، وإنما تدل على الزمان

فقط  ، وكان يسمى اسمها فاعلا وخبرها مفعولا به ، ولعله كان يريد بذلك التشبيه متأثرا بصنيع سيبويه نفسه ، كما أسلفنا ، في تحليل عبارتها. ومر بنا أن سيبويه كان يطلق على الحال اسم المفعول فيه ، إذ إن قولك جاء زيد ضاحكا أي في حالة الضحك ، فهي مرتبطة بزمن الفعل مما يجعلها شبيهة بالمفعول فيه ، ومن هنا أطلق عليها المبرد اسم المفعول فيه ، وكأنها تنصب عنده نصب الظروف ، إذ الفعل يقع فيها على نحو ما يقع المجيء في المثال السالف في وقت الضحك ، بالضبط كما تقول جاء زيد اليوم ، فالمجيء ، واقع في اليوم ، وبذلك كانت تشبه ظرف الزمان. وكان سيبويه لا يجيز في «حتى الجارة» أن تعمل في مضمر ، وأجاز ذلك المبرد محتجّا بمثل قول الشاعر :

أتت حتّاك تقصد كلّ فجّ ترجّى منك أنها لا تخيب

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك ضرورة ولا يقاس عليه. وكان سيبويه يذهب إلى أنه إذا ولى كلمة «لو» أن المفتوحة الهمزة المشددة النون مثل «لو أنك قمت» أعربت أن وما بعدها في تأويل مصدر مبتدأ مثل تالي لولا ، في نحو «لولا زيد لجئت» ، ومثله أيضا في أن الخبر محذوف لا يجوز إظهاره ، وذهب المبرد مع الكوفيين إلى أنه فاعل بفعل مقدر تقديره ثبت. ومرّ بنا أن سيبويه كان يذهب في مثل عساك وعساه وقول الشاعر : «فقلت عساها نار كأس وعلّها» برفع نار إلى أن عمل عسى عكس فنصبت اسمها ورفعت خبرها حملا على لعل ، بينما كان يذهب الأخفش إلى أنها لا تزال في المثال ببابها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وكل ما في الأمر أنه تجوّز في الضمير ، فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب ومحله محل رفع نيابة عن الضمير المرفوع الذى كان ينبغى أن يحل محله ، كما ناب ضمير الجر عن ضمير الرفع في لولاك ولولاه وفي مثل أنا كأنت. وذهب المبرد إلى أن الإسناد أو بعبارة أدق الإعراب قلب ، فجعل المخبر عنه خبرا والخبر مخبرا عنه. وكان سيبويه يذهب إلى أن المفعول معه لا ينصبه العامل المعنوي ،وإنما ينصبه عامل لفظي ، ولذلك قدر في صيغتيه المسموعتين : «ما أنت وزيدا» و «كيف أنت وزيدا» أنهما على تقدير «ما كنت وزيدا» و «كيف تكون وزيدا» وذهب المبرد إلى أنه يجوز في العبارتين تقدير كان التامة ماضية أو مستقبلة ، أي لا داعى للتقيد في المثال الأول بكان الماضية وفي المثال الثاني بتكون المستقبلة. ورد ابن ولاد على المبرد فقال إنه لا يجوز إلا ما قدّره سيبويه لأن ما في المثال الأول دخلها معنى التحقير والإنكار ، فهو إنما يقال لمن أنكر على شخص مخالطة زيد أو ملابسته ، ولا ينكر إلا ما ثبت واستقر ، أما ما لم يثبت ولم يستقر فليس محلا لإنكار ، وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام ، والمعنى كيف تكون إذا وقعت ملابستك لزيد في المستقبل.

وعلى نحو ما تكثر آراؤه في العوامل المحذوفة والمضمرة والملفوظة تكثر آراؤه في المعمولات ، من ذلك أن الأخفش كان يجوّز في «غير» في مثل «أخذت عشرة كتب ليس غير» الرفع والنصب مع حذف التنوين لانتظار المضاف إليه ، أي أنه كان يرى أنها معربة وليست مبنية ، وعلى الرفع يكون خبر ليس محذوفا وعلى النصب يكون اسمها مضمرا ، أي ليس المأخوذ غير ذلك في المثال المذكور. وأبى المبرد إلا رفع غير على أن رفعها ضمة بناء لا إعراب ، وأن غير شبّهت بقبل وبعد ، وعلى هذا يحتمل أن تكون اسما لليس أو خبرا لها ، أي على حذف الخبر أو على إضمار الاسم في ليس. وكان الأخفش يذهب ـ كما مر بنا ـ إلى أن مذ ومنذ حين يليهما اسم مرفوع مثل مذ يوم الخميس ومنذ يومان يكونان ظرفين مخبر بهما عما بعدهما ، وذهب المبرد إلى أنهما في المثالين المذكورين مبتدآن وما بعدهما خبر ، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة إن كان ماضيا. وكان جمهور البصريين يذهب قبله إلى أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مثنى أو جمع مذكر ركّب معها وبنى ، كما بنى مفردها ، وذهب المبرد إلى أن اسمها حينئذ يكون معربا لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر ، وقال إنه لا يوجد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان ، ونقض قوله بأنهما يبنيان في النداء. ومر بنا أن سيبويه ذهب إلى أن فاعل خلا وعدا إذا نصبا ما بعدهما في الاستثناء ضمير مستكن في الفعل لا يبرز ، عائد على البعض المفهوم من الكلام ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه عائد على مفرد مذكر ، والتقدير في مثل قام القوم خلا زيدا خلا هو أي بعضهم زيدا ، وذهب المبرد إلى أنه عائد على «من» المفهوم من معنى الكلام المتقدم ، فإذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيدا بعض من قام ، فإذا قلت عدا زيدا كان التقدير عدا هو أي عدا من قام زيدا. وكان سيبويه يذهب إلى أنه لا يجوز الجمع بين فاعل نعم وبئس وتمييزه ، فلا يقال نعم الرجل رجلا محمد ، وذهب المبرد إلى جواز ذلك ، لوروده في أشعار العرب مثل :

تزوّد مثل زاد أبيك فينا فنعم الزّاد زاد أبيك زادا

وقول آخر :

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ردّ التحية نطقا أو بإيماء

وقيل: إن زادا في البيت الأول إنما هي معمولة لتزوّد في أول البيت ، وهى إما مفعول مطلق إن أريد بها التزود ، وإما مفعول به إن أريد بها الشيء الذى يتزوده من أعمال البرّ. وقيل إن فتاة في البيت الثاني حال مؤكدة. ورأى المبرد أدق وأصح. ومرّ بنا أن سيبويه كان يعرب ركضا في مثل جاء ركضا حال مؤول بالمشتق ، فتأويله راكضا ، وكان الأخفش يعربه مفعولا مطلقا لفعل محذوف من صيغته أي جاء يركض ركضا ، أما المبرد فكان يعربه مفعولا مطلقا دالا على نوع الفعل أي دون حاجة إلى تقدير فعل عامل فيه كما ذهب الأخفش. وكان سيبويه يرى أن إذما الشرطية حرف مثل إن ، أما هو فكان يراها ظرفا مثل إذ وإذا. وذهب الأخفش ـ كما قدمنا في غير هذا الموضع ـ إلى أن إذا الفجائية حرف ، وذهب المبرد إلى أنها ظرف مكان ، وتكون خبرا مقدما في مثل خرجت فإذا محمد ، وفي «مثل خرجت فإذا محمد ، وفي «مثل خرجت فإذا محمد جالس» تكون منصوبة بجالس. وقد ذكرنا أن ما بعدها مبتدأ في رأى الأخفش خبره محذوف. وكان سيبويه يعرب حقّا في مثل «أحقّا أنك ذاهب» مفعول فيه منصوب على الظرفية ، وهو خبر مقدم وأن وما بعدها مؤولان بمصدر مبتدأ ، فالتقدير أفي الحق ذهابك ، وكان المبرد يعرب حقّا مفعولا مطلقا حذف فعله أي حقّ حقّا ، وأن وصلتها فاعل. وكان سيبويه يذهب إلى أن «ما» حين تدخل على قلّ ونحوها مثل كثر وطال تكفها عن العمل ، ولا يليها حينئذ إلا الفعل مثل قلما يكتب ، فأما قول المرّار :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

فقال فيه إنها دخلت على اسم ضرورة وهو فاعل لفعل محذوف مفسّر والتقدير يدوم ، وذهب المبرد إلى أن ما في قلما زائدة وهى لا تكفها عن العمل ، فوصال فاعل لقلما. وكان يذهب إلى جواز دخول لام الابتداء على خبر إن ومعموله إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، مثل إن زيدا لبك لوائق ، وإنك لبحمد الله لناجح  ، والتكلف واضح في مثل هذا الأسلوب. وكان الجمهور لا يجوّز دخول لام الابتداء على خبر أن المفتوحة الهمزة وجوّزه المبرد معتمدا على ما جاء في بعض القراءات للآية الكريمة : (ألا أنهم ليأكلون) بفتح الهمزة ، وخرّج الجمهور ذلك على الزيادة أو على شذوذ القراءة. وكان لا يجيز ترخيم النكرة غير المقصودة مثل شجرة ونخلة ، أما إن كانت مقصودة فلا بأس من ترخيمها في رأيه كقول بعض الشعراء : «يا ناق سيرى عنقا فسيحا». ومرّ بنا أن الخليل كان يرى أن الميم في لفظ الجلالة «اللهم» عوض عن ياء النداء ، وكان يذهب هو وسيبويه إلى أن فاطر السموات والأرض في قوله جلّ وعزّ : (اللهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ) على نداء آخر أى يا فاطر السموات والأرض ، وذهب المبرد إلى جواز وصف اللهم بمرفوع على اللفظ أو بمنصوب على المحل وجعل (فاطر) نعتا للفظ الجلالة. وكان سيبويه يذهب إلى أن الخبر إذا كان مصدرا مكررا أو محصورا نصب على تقدير أنه مفعول مطلق لفعل محذوف هو الخبر ، فمثل «أنت سيرا سيرا» و «ما أنت إلا سيرا» تقديرهما أنت تسير سيرا سيرا وما أنت إلا تسير سيرا. وجوّز المبرد في الصورتين الرفع على الخبرية ، فتقول أنت سير سير وما أنت إلا سير. ومرّ بنا أن أبا عمر الجرمي كان يمنع إجراء التنازع في الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة لعدم مجيء ذلك عن العرب ، ولأنه يؤدى إلى صور معقدة ، ونجد المبرد يفتح لهذه الصور فصولا في كتابه المقتضب عارضا طائفة شديدة التعقيد منها مثل أعطيت وأعطانيه زيدا درهما وظننت وظننته زيدا شاخصا  وكان سيبويه يفضل نصب المضارع حين يعطف على اسم صريح ، كقول من قالت :

للبس عباءة وتقرّ عيني      أحبّ إلىّ من لبس الشّفوف

والفعل في هذه الحالة منصوب بأن مضمرة ويجوز فيه الرفع وهو مرجوح في رأى سيبويه ، وراجح في رأي المبرد. وعرض سيبويه في باب الاشتغال هذه الصورة : «أأنت عبد الله ضربته» واختار فيها رفع عبد الله ، لأنه فصل بين الاستفهام وعبد الله بلفظة أنت ، وجوّز النصب. واختار المبرد مع الأخفش في هذا المثال النصب ، لأن همزة الاستفهام يحسن أن يليها فعل ، وهو مسلط على أنت وعلى عبد الله معا ، لذلك يحسن في رأيهما نصب عبد الله.

وكان المبرد يعنى بالسماع عناية شديدة ، ومضى في إثر أستاذه المازني لا يرتضى بعض القراءات الشاذة ، ما دامت لا تطرد مع قواعده النحوية. وتشدّد مثل سالفيه في قبول الرواية عن العرب ، وكان يطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة ما دامت لا تستقيم مع مقاييسه ، حتى لو وردت عند سيبويه ، فقد استشهد على تسكين المضارع في الضرورة الشعرية بقول امرئ القيس  :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

وقال المبرد : ليست هذه هي الرواية الصحيحة للبيت إنما روايته الصحيحة في مطلعه هي : «فاليوم فاشرب» وإذن يكون سكون الفعل طبيعيّا لأنه فعل أمر ، ويقول ابن جنى معنفاً له : «اعتراض أبى العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه». وروى سيبويه والأخفش عن العرب قولهم : لولاك ولولاه ، كما أسلفنا ، ورفض المبرد روايتهما وما جاء عن بعض الشعراء من مثل : «لولاك هذا العام لم أحجج» ، محتجّا بمثل قوله تعالى : (لَوْ لا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) أي أنه كان يحتم أن يليها الضمير مرفوعا. وكان يحاول دائما أن يسند آراءه بالعلل ، فلا بد لكل رأى من علة تبرّره ، وكان يتسع في ذلك سعة جعلته يعمّمه فيما لا حاجة للنطق به ، من ذلك تعليله لمجيء الإعراب في آخر الكلم دون أوائلها وأواسطها ، يقول : «لم يجعل الإعراب أولا ، لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء ، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف إلا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب ، لأن الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد. ولما فات وقوعه أولا لم يمكن أن يجعل وسطا ، لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية ، فأوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته». وكان يعلل تسكين الفعل في مثل ضربن ويضربن بأنه لو لم يسكّن لاجتمع أربع متحركات ، إذ الفعل والفاعل كالشيء الواحد. وفي الوقت نفسه علل لتحرك نون النسوة المتصلة بالفعل بأنها لو لم تحرّك لاجتمع ساكنان ، وكأن سكون ما قبلها سبب حركتها. وعلّل لبناء «الآن» على الفتح بمصاحبة أداة التعريف لها دائما ، مع أنها في أخواتها من الظروف قد توجد وقد لا توجد أي أنها لا تلزمها هذا اللزوم في «الآن» مما جعلها تبنى بسبب ذلك. وكان يجمع مثل مقعنسس على قعاسس معتلا بأن السين أشبه بالحرف الأصلي في الكلمة لأنها من قعس ، فلذلك كان ينبغي أن تظل لا أن تحذف وتذكر الميم على نحو ما صنع سيبويه. إذ جمعها على مقاعس. وكان سيبويه يصغر إبراهيم وإسماعيل على بريهيم وسميعيل ، وصغرهما المبرد على أبيريه وأسيميع ، لأن الهمزة أصلية وليست زائدة ، لأنها لا تزيد أولا إلا وبعدها أربعة أحرف ، أما الميم فإنها تحذف لأنها آخر الكلمة ، وآخر الكلمة يحذف كثيرا في الخماسى حين يصغّر كتصغير سفرجل على سفيريج. وكان يعلل لوقف العرب على الكلمات ونقل حركتها إلى ما قبلها ، إذ يقولون قام عمر بنقل حركة الراء إلى ميم عمرو السابقة لها كما يقولون مررت ببكر بكسر الكاف والوقف على الراء ، بأن ذلك للدلالة على الحركة المحذوفة في آخر الكلمة. وكان يحتكم دائما إلى القياس ولكنه لم يكن يقدمه على السماع عن العرب ، بحيث يرفض ما ورد على ألسنتهم أو قل على أكثر ألسنتهم ، فقد كان يردّ ما يخالف الكثرة الكثيرة الدائرة في أفواههم ، ولكن حين لا توجد هذه الكثرة كان يفسح للقياس ، وكذلك كان يفسح له حين يشيع استعمال بين العرب. وليس معنى ذلك أنه كان يقيس على الشاذ والنادر ، إنما كان يقيس على ما سمع كثيرا قائلا : «إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلّاتك». فمن ذلك أن العرب كثر على لسانهم استعمال صيغة فعّال مستغنين بها عن ياء النسب كخبّاز وبزّاز وقزّاز وسقّاء وبنّاء وزجّاج وبقّال وخيّاط ونجّار ولبّان ، وكذلك استعمال صيغة فاعل كحائك وشاعر أي ذي شعر وفارس أي ذي فرس وطاعم أي ذي طعام. وقال سيبويه إن الصيغتين في النسب موقوفتان على السماع ، ولا يقاس عليهما شيء وإن كان قد كثر في كلامهم فلا يقال لصاحب البرّ برّار ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدقيق دقّاق ولا لصاحب الفاكهة فكّاه. وقاس المبرد الصيغتين جميعا محتجّا بأن ذلك في كلام العرب أكثر من أن يحصى أو يستقصى. ومرّ بنا أنه جاء عن العرب كثيرا في النسبة إلى فعيل وفعيل حذف الياء مثل ثقيف وثقفي وقريش وقرشي وهذيل وهذلي ، وعلى الرغم من كثرة ذلك قال سيبويه إن هذا الصنيع لا يقاس عليه إذ القياس في رأيه أن تثبت الياء في الصيغتين ، فيقال ثقيفي وهذيلي ، وقاسه المبرد لأنه هو الذى كثر عن العرب. والقياس في فعيلة في النسب أن تحذف الياء ، فيقال في النسبة إلى بنى حنيفة حنفي وإلى بنى ربيعة ربعي. وقال سيبويه إن حكم فعولة في النسب حكم فعيلة ، فتسقط الواو منها كما سقطت الياء في أختها ، فيقال في بنى شنوءة شنئي ، وخالفه المبرد ، فقال بل ينسب إليها على لفظها فيقال شنوئي ، لأن الياء إنما حذفت في فعيلة تخفيفا بسبب كثرة الياء والكسرات فيها إذا أبقيت على لفظها ، فقيل مثلا في حنيفة حنيفي ، وقال : مما يدل على ذلك دلالة واضحة أنهم نسبوا إلى على «علوي» فحذفوا ياء وقلبوا الثانية واواً خشية الثقل في النطق ، وهو ما لا يوجد في فعولة وموزوناتها ، ويوضح ذلك أيضا أن العرب حين نسبت إلى مثل نمر المكسور العين فتحوها فقالوا نمرى بفتح الميم ، ولكنهم لما نسبوا إلى مثل سمرة بضم الميم أى شجرة لم يغيروا حركة الحرف الثاني. وعلى نحو ما خالفت الكسرة الضمة في نمر سمرة كذلك ينبغى أن تخالف الواو في فعولة الياء في فعيلة ، فلا تحذف ، لفقدان علة الحذف ، وهى استثقالهم اجتماع المتجانسات أو بعبارة أخرى الكسرات والياءات. وفيما قدمنا ما يدل على أن المبرد لم يكن يقدم القياس على السماع ، فالأساس عنده السماع أولا ، إذ القياس إنما يستمدّ منه ، ويعتمد عليه ، من ذلك أن القياس في صيغة مفعول أن تحذف واوها إذا كانت مشتقة من فعل أجوف مثل مقول ، ولكن سمع عن بنى تميم كثيرا إثبات الواو في الصيغة ، مثل :مقوول ومصوون فجعل المبرد ذلك قياسا مطّردا ، فيقال مبيوع على نحو ما يشيع في العامية  العراقية والمصرية. ونراه دقيقا في استنباط القاعدة المقيسة ، يشهد لذلك حكمه باطراد القياس في باب المفعول معه في كل صيغة يكون فيها ما قبل الواو سببا في تاليها مثل جاء الشتاء وملابس الصوف ، فالشتاء سبب في استخدام ملابس الصوف ، ولذلك تنصب الملابس مفعولا معه ، ولا تعطف. وكان يعنى كثيرا بقياس الشبه على نحو ما يلقانا عنده في منع تقدم خبر ليس الناقصة الجامدة عليها قياسا على فعل التعجب وأنه لا يصح تقدم معموله عليه ، وكذلك الأفعال الجامدة : عسى وبئس ونعم ، فكلها لا تتقدمها معمولاتها لعدم تصرفها. وتدل كتابات المبرد المختلفة على أنه كان دقيق الحس اللغوي دقة شديدة ، فأودع كتبه ومصنفاته كثيرا من الملاحظات اللغوية والتعبيرية التي تدل على رهافة حسّه ، من ذلك أنه كان يرى أن عبارة «عبد الله قائم» تستخدم في موطن لا تستخدم فيه عبارتا «إن عبد الله قائم» و «إن عبد الله لقائم» ، فالعبارة الأولى تعبر عن مجرد الإخبار بقيام عبد الله ، بينما العبارة الثانية تستخدم للإجابة على سؤال سائل تأكيدا له ، أما العبارة الثالثة فتستخدم في خطاب من ينكر قيام زيد ويبالغ في إنكاره ، ومن أجل ذلك تؤكد له العبارة بمؤكّدين. وسئل عن الفرق بين العبارتين : «ضربت زيدا» ، و «زيد ضربته» فقال : إنك إذا قلت ضربت زيدا ، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك وتثبت أين وقع فعلك ، وإذا قلت زيد ضربته فإنما أردت أن تخبر عن زيد. وإذا كنا ميّزنا في تلاميذ الأخفش وسيبويه وأصحابهما بين من عنى منهم باللغة وبين من عنى منهم بالنحو والتصريف فكذلك الشأن في تلاميذ المبرد ، وممن اشتهروا منهم في المباحث اللغوية أبو بكر بن دريد ، واشتهر ابن درستويه بالمباحث الصرفية ، في حين اشتهر بالمباحث النحوية الأخفش الصغير علي بن سليمان المتوفي سنة ٣١٥ ومحمد بن علي المعروف باسم مبرمان المتوفي سنة ٣٢٦ ، وأشهر منهما في تلك المباحث الزجّاج وأبو بكر بن السّراج اللذان انتهت إليهما الرياسة في النحو البصرى والإمامة فيه بعد المبرد ، ونبغ من تلاميذ ابن السراج السيرافي ، وبه تنتهى المدرسة البصرية ، ولعل من الخير أن نخصّ كل واحد من هؤلاء الثلاثة الأخيرين بطرف من الحديث في المحاضرة القادمة ان شاء الله تعالى .